المصدر: السياسة
التاريخ : ١٩٧٨/٧/٩

ماذا لو ترأس السادات حزبا جديدا في مصر

يعج الشارع السياسي المصري في هذه الأونة بنبوءات واجتهادات شتى حول ما ينتظر اعلانه في ٢٣ يوليو من خطوات تتصل بمستقبل الحياة السياسية في مصر . ولعل ابرز او اخطر ما يتردد هو التبشير بقيام حزب سياسي جديد تنعقد رئاسته لرئيس الجمهورية او قيادة سيادته لحزب قائم .

وغنى عن البيان ان طرق موضوع يكون رئيس الجمهورية طرفا فيه ومحاولة التطرق اليه ليس بالامر الهين ، او السير لما يحف به من محاذير ، وان شئتم الدقة .. انه اشبه بالسير على الاشواك ، وذلك لاعتبارات عديدة ليس من بينها مطلقا حساب الارباح او الخسائر لما يخطه القلم ، لانه امر غير وارد عند اولئك الذين يلتزمون شرف الكلمة والامانة العلمية ، او يدعون أن لهم القدرة على التفكير والعطاء في القضايا القومية التي لا تقف نتائجها او تتحدد بفترة مؤقتة بل تستطيل الى مدى بعيد .

ولعل اولى المعطيات التي تنطلق منها في هذا المقام هي ان الديمقراطية كفلسفة للحكم لا تقاس او توزن بوجود دستور مكتوب او بتعدد احزاب سياسية او مؤسسات دستورية ، لان كل هذه او تلك قد لا تعدو مجرد واجهات شكلية او متاريس ورقية تسحق في ظلالها حرية المواطن ، وتجهض ابسط ضماناته للحياة في امن وامان .

ان الديمقراطية هي اولا مناخ عام تتطلب لتحقيقها ـ على ما يقول به الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في احدث عمل علمي له عن الديمقراطية الفرنسية ـ ضرورة تعدد ركائز الديمقراطية وعدم دمجها وهي السلطات التي تشكل اضلع المربع وتتمثل في سلطة الدولة والهياكل الاقتصادية وقنواتها وسلطة الاجهزة الشعبية ، وكذلك الابنية التي تعبر عن ارادة الجماهير .

قوام السلطة .. ودعامتها

ومن هنا فانه يتعين الحرص والحفاظ على فصل سلطات الدولة وعدم دمجها في القوى السياسية التى تجسد مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة .

ولما كان الدستور المصري الدائم القائم مزيجا من النظام الرئاسي والبرلماني بمعنى

انه يجعل لرئيس الجمهورية اختصاصات تنفيذية وتشريعية ، لانه وفقا للمادتين ١٣٧ و ١٣٨ يتولى السلطة التنفيذية ويراسها ويمارسها ، ويضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرف على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور ، كما ان له وفقا للمادة ١٤٢ من الدستور حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء .

هذا فضلا عن الاختصاصات التشريعية التي حددها له الدستور ... وبالاضافة الى ما تقدم فان له وفقا لقانون السلطة القضائية حق رئاسة المجلس الاعلى للهيئات

القضائية

ومن هنا فان سؤالا يطرح نفسه عن مدى ملاءمة التفكير في قيادة رئيس الدولة لحزب سياسي ومدى تأثيره على تعميق الديمقراطية من عدمه .

ونود بادئ ذي بدىء ان نسجل بانه من الاوفق ان يظل رئيس الجمهورية بمنأى عن الاحزاب السياسية وعن صراعاتها ، وانه وان كان البعض يحمل هذا الراي على دعامة قوامها ان رئيس الدولة هو حكم بين السلطات ، فاني ابادر فاسجل ان تلك نزيعة خاطئة لان منصب الرئيس يجعله قوام السلطة ودعامتها بحكم موضعه وموقعه ، لانه يتولى ادارة دفة الحكم فعلا فلا يتأتى والحالة هذه تكييف دوره بانه حكم بين السلطات

مزيدا .. من البيان

وعلى هدى ما تقدم يمكن القول بان السلطات المخولة لرئيس الدولة في الدستور المصري لا ترشح او تشجع على القول بقيادته لحزب سياسي لما يستتبع ذلك من شمولية السلطة من ناحية والى انعكاس ذلك على مستقبل الاحزاب السياسية ونمائها وفاعليتها من ناحية اخرى .

سيكون الحزب ... الاوحد

وترتيبا على ما تقدم فان قيادة رئيس الدولة لحزب سياسي يرتب بالحتم والضرورة موقفا او مناخا يتنافى مع مقتضيات الاستقرار السياسي من ناحية واطراد الحياة الديمقراطية من ناحية اخرى

اما عن الاستقرار السياسي فان تصدي رئيس الدولة لقيادة حزب سياسي يحمله مخاطر مسؤوليته عن تطبيقها وتنفيذها وفي مواجهة احزاب اخرى معارضة فيتعرض بالحتم والضرورة لرذاذ حملاتهما مما ينال من مكانته ، في حين ان الاستقرار السياسي يستوجب ان يتوافر لرئيس الدولة الاستقلال والاستمرار والاستقرار على سواء ، مما يفضل معه ان يظل بمنأى عن الصراعات الداخلية ليكون بمنجاة من عواقبها . وانه بموازنة الحساب الختامي لكل من الفريقين ، مما لا مراء فيه ان الحكمة والحنكة تقتضي ان يظل رئيس الدولة بعيدا عن لعبة الاحزاب السياسية

اما بالنسبة للتأثير المضاد على اطراد الحياة الديمقراطية فيبدو ذلك من ناحيتين اولاهما ان قيام حزب يقوده رئيس الدولة من شأنه ان يجعله من حيث الشكل او المظهر ضخما جسديا ! ولكنه من حيث الحقيقة او الجوهر خائر القوى ... وثانيتهما لانه وان قامت الى جواره احزاب اخرى فلا يكون الحزب الوحيد ، الا ان منطق الاحداث والواقع يجعله الحزب الاوحد ، وفي بيان ذلك نقول ان حزبا يتصدر لرئاسته رئيس الدولة

الديمقراطية فيبدو ذلك من ناحيتين ، اولاهما ان قيام حزب يقوده رئيس الدولة من شأنه ان يجعله من حيث الشكل او المظهر ضخما جسديا ! ولكنه من حيث الحقيقة او الجوهر خائر القوى ... وثانيتهما لانه وان قامت الى جواره احزاب اخرى فلا يكون الحزب الوحيد ، الا ان منطق الاحداث والواقع يجعله الحزب الاوحد ، وفي بيان ذلك نقول ان حزبا يتصدر لرئاسته رئيس الدولة

وتكون له الصدارة فيه سيدفع كل الطلائع المتطلعة الى سيف السلطان وذهبه الى التشبث بمواقع فيه بغية الغنم ...